

تاريخ الإرسال (2018-12-05)، تاريخ قبول النشر (2019-02-20)

د. حفصي حافظ اشتية

اسم الباحث الأول:

د.عبد العزيز موسى علي

اسم الباحث الثاني:

قسم اللغة العربية وآدابها- كلية السلط للعلوم
الإنسانية- جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

اسم الجامعة والبلد:

قسم اللغة العربية وآدابها- كلية الأميرة عالية
الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

اسم الجامعة والبلد:

الإطناب البلاغي ودور المعايير النحوية في رسم حدوده وتفريعاته

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

draziz24@bau.edu.jo

الملخص:

تتبعت الدراسة مصطلح "الإطناب" في أهم الكتب البلاغية منذ نشأتها إلى قرارها، فوجدت خلافاً كبيراً بين العلماء بشأن "الإطناب"، وتحديده، وفروعه، ومصطلحاته، وشواهد. ووقفت الدراسة على جهود بعض علماء البلاغة المتأخرين في توظيف المعايير النحوية لتكون معيماً في اصطناع توافق على وسيلة بيّنة لضبط حدود الإطناب والتفريق بين فروع، ولا شك أن توظيف النحو في الشأن البلاغي أمر إيجابي لتداخل العلمين، فهما في الأصل توأمان، ولعلّ كثيراً من الإشكالات البلاغية، يمكن حلّها أو التخفيف من حدّتها بإعادة وصل من انقطع بين العلمين، كما يمكن الوصول إلى أحكام بلاغية أقرب إلى الصحة، وأصدق في الحجّة. لكنّ هذا التوظيف لم يكن كافياً بسبب الاستكثار من فروع الإطناب، وتداخلها، وتقارب مصطلحاتها. ورأت الدراسة أن الاعتماد على النحو سيكون أجدى لو تمّ توظيفه لخدمة المعنى، وإجلاء البلاغة، لا في الدفاع عن استكثار فروع للإطناب يمكن إجمالها، وتوجيه الجهود للالتفات إلى مواطن بلاغتها وجمالها.

كلمات مفتاحية: الإطناب - معايير نحوية - بلاغة - خلاف.

Implementing syntax in the clarification of rhetorical Circumlocution

Abstract:

This study traces the term Circumlocution (iTnaab) in the most important rhetorical books since its inception and finds a great disagreement among scholars on the definition of Circumlocution, its branches, its related terms and instances. The study explores the efforts of some late rhetoricians in employing grammatical criteria as an aid to reach a consensus on establishing a well-defined means to delimit Circumlocution and set its branches apart. However, those efforts are found to be inadequate due to the proliferation, overlapping and close affinities of Circumlocution branches. The study argues that a reliance on syntax – the twin of rhetoric- would be more effective if it were used to elaborate meaning and rhetoric rather than to defend an unnecessary myriad of Circumlocution branches. Similarly, more efforts should be devoted to address the rhetorical features and elegance of Circumlocution branches.

Keywords: Circumlocution - Syntactic provisions – rhetorical.

تمهيد وتحديد:

النحو والبلاغة توأمان، نشأ في ظلال القرآن، وكانت بواكير الكتب النحوية مهاداً طبيعياً للبلاغة، نجد ذلك عياناً في كتاب سيويه⁽¹⁾، وفي معاني القرآن للفراء⁽²⁾، وفي غيرهما. وخط أبو عبيدة معمر بن المثنى للبلاغة رسوماً في مجاز القرآن، ونثر لها الجاحظ أيضاً زاخراً من الأفكار التأسيسية في البيان والتبيين. ثم أطلت البلاغة برأسها علماً مستقلاً في بديع ابن المعتز، وتوالت بعد ذلك المؤلفات البلاغية، وتراكمت الجهود إلى أن بدا أنّ السكاكي قد اعتلى ذروة سنام هذا العلم، فكانت المؤلفات البلاغية بعده -في مجملها تدور في فلكه تلخيصاً وشروحاً وتقارير وحواشي.

والإطناب أحد أهم القضايا البلاغية، انشغل به البلاغيون كثيراً، فمنذ ألقى الجاحظ قولته المدوية في جدلية العلاقة بين اللفظ والمعنى في نظم الكلام، وظهر ما يبدو فيها انتصاره للفظ وتأخير المعنى، إذ قال: "المعاني مطروحة في الطريق"، منذ رأي الجاحظ ذلك، والقضية تشغل النقّاد، يتقاذفونها بين مؤيدٍ لرأي الجاحظ، أو مفسّرٍ له، أو معقّبٍ عليه، أو منتقدٍ، أو مشنّع مفنّد... إلخ.

وقد تلقف أرباب البلاغة هذه القضية، وهم بصدد إثبات الإعجاز القرآني، وتصديهم للطاعنين في القرآن لما فيه -كما يدعون- من تكرار وإطالة أو إسهاب، فتناول علماء الإعجاز القرآني هذا الأمر، وحاولوا جاهدين أن يضعوا لنظم الكلام معايير وموازين، فجعلوا الكلام في ثلاثة منازل: منزل وسط يتساوى فيه اللفظ والمعنى، سمّوه: المساواة. ولهذا المنزل الوسط طرفان: طرف تقلّ فيه الألفاظ، وتكثر المعاني، سمّوه الإيجاز، ويقابله طرف تكثر ألفاظه، وتقلّ معانيه سمّوه الإطناب. ودأب البلاغيون من بعد على تناول هذا الموضوع، والخوض طويلاً فيه.

وقد تجاوزوا سريعاً الخلاف بشأن أوسط المنازل (المساواة)؛ لأنهم لم يجدوا لها حظاً وافراً من البلاغة لا سلباً ولا إيجاباً. لكنهم أفاضوا في الحديث عن الطرفين: الإيجاز والإطناب، لتحديد المقصود منهما، والبلاغة فيهما، وترسيم حدودهما مع ما يجاورهما، واشتدت بشأنهما خلافاتهم، وتفاوتت آراؤهم، ووصلت تلك الخلافات مداها الأقصى بشأن الإطناب بالذات، فشاعت بينهم المشاحنات، واشتدت بهم عصبيتهم لآرائهم فتشتت جهودهم، ليقف القارئ المتتبع لآرائهم، المتمعن فيها على حصاد الهشيم متسائلاً: أين الصواب؟ والبحث عن الجواب مهمٌ لأهمية القضية مثار السؤال، فهي في صلب نظم الكلام، وإشكالية العلاقة بين اللفظ والمعنى، وهي ذات صلة وتقي في الحكم على مستوى بلاغة القول، وهي ذات علاقة عظمى بقضية الإعجاز القرآني: أهو قائمٌ على الإيجاز؟ أم الإطناب؟ أفيه -حقاً- تكرار غير مفيد، أو تطويل غير حميد، أو إسهاب يثير الملل والسأم؟

تسعى هذه الدراسة إلى تتبّع هذا الموضوع منذ نشأة الحديث فيه، وتختار عينة من الكتب البلاغية تقدّر أنّها دالة، وتقي بغرض التوصيف البلاغي الجمعيّ زماناً ومكاناً ومناهج. فتقف على آراء الجاحظ الذي يعدّه كثيرون الممهّد لنشأة علم البيان،

(¹) ينظر: سيويه، عثمان بن قمبر (180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988م، 23/1 وما بعدها

(²) ينظر: الفراء، يحيى بن زيد (208هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م، 103، 195، 411/1، و68/2

فكتاب "البيان والتبيين" يمثل المرحلة الانطبائية في منهج البحث البلاغي، ثم تقف على آراء طائفة من العلماء الذين جمعتهم رحلة ما قبل السكاكي في كتابه "المفتاح"، وهم يمثلون الحقبة التي بزغت فيها البلاغة علمًا، وتعددت مناهجها بين أدبية وكلامية وتوفيقية. ثم تكون الوقفة الأخيرة لمرحلة استقرار علم البلاغة على يد السكاكي في كتابه "المفتاح"، الذي تجلّى جهده على يد القزويني في كتاب "التلخيص"، ولخص فيه مفتاح السكاكي، ثم شرح هذا التلخيص بكتابه "الإيضاح". ودارت البلاغة العربية حول تلخيص القزويني دوراتها الأخيرة المكررة، في شروح وتقارير وحواشٍ، لعلّ أهم ما يمثلها هو كتاب شروح التلخيص للسعد، والسبكي، والمغربي. وقد اخترنا كتاب "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي، نظرًا لشموليته واستقصائه من أجل تتبّع الإطناب عند علماء القرآن ومفسريه، وستتم الإشارة إلى بعض المصادر النحوية حيثما كان ذلك ضروريًا.

تتخذ الدراسة منهجًا تاريخيًا نقديًا، تستقري فيه ما ورد في عينة مختارة من عيون هذه الكتب البلاغية بشأن الإطناب، وتستقري الآراء: تصفها، وتقدّمها، وتقيمها، للوصول إلى توصيف دقيق لعروض الإطناب، وكيف تمّ توظيف النحو في توضيحه. وستكون في وقتين رئيسيتين: الأولى: تتبّع لوصف الإطناب في الكتب البلاغية المحددة، وتبيّن حدوده، وفروعه ومصطلحاته، وبيان إن كان هذا الجهد المتراكم قد أدى إلى نتيجة نهائية حاسمة بشأن إشكالية الإطناب، وأجاب عن الأسئلة العالقة به الباحثة عن جواب.

الثانية: تخصص لتوصيف جهد البلاغيين في توظيف النحو لتوضيح علائق الإطناب من فروع وحدود ومصطلحات، وشواهد، وبيان القيمة البلاغية منها.

المرحلة الأولى: الإطناب قبل التأليف البلاغي المتخصص

ونتناول فيها الإطناب عند (الجاحظ 255هـ) لأنه يمثل هذه المرحلة جيدًا، وبخاصة في كتاب "البيان والتبيين" فالأمر مبسوط في صفحاتٍ طوال، اختلطت فيها المصطلحات، وتلاقت فيها أحيانًا الفكرة ونقيضها في الموضع الواحد. بدا الجاحظ من خطبة كتابه أنه يميل إلى الإيجاز، فأخرج من البلاغة طرفي الكلام ضمن معادلة ائتلاف اللفظ والمعنى⁽¹⁾ ومضى يؤثر الإيجاز، ويراه العلامة العظمى للبيان⁽²⁾ ويذمّ الإطالة والإطناب، فذكر أنّ أبا الأسود الدؤلي يجعل المطيل كمن يفتنّ القمامة وكحاطب ليل⁽³⁾، بل هو شاعر سوء:

وَشَاعِرٌ سَوْءٌ يَهْضُبُ الْقَوْلَ ظَالِمٍ كَمَا أَقْتَمَ أَعَشَى مُظْلِمَ اللَّيْلِ حَاطِبٌ⁽⁴⁾

وأورد أن عبد الله بن عمر كان ينفر من الإطالة والإسهاب، وذلك حين طُلب إليه أن يدعو لمستمعيه، فدعا وأوجز، وعندما استزيد قال: "نعوذ بالله من الإسهاب"⁽⁵⁾. وخالف الجاحظ إياس بن معاوية حين عوتب بالقول: "ما فيك عيبٌ إلا كثرة الكلام، قال:

(1) الجاحظ، عمرو بن بحر (255هـ)، البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، ط4، دن، دت، 3/1

(2) ينظر مثلا: المرجع نفسه، ج1، الصفحات 88، 92، 96، 97، 106، 107، 110، 112، 114، 116

(3) المرجع نفسه، 110/1

(4) أبو الأسود الدؤلي، ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، شركة النشر والطباعة العراقية المحدود-بغداد، ط1، 1954م، ص184

(5) المرجع نفسه، 97/1، وانظر 196/1

أفتسمعون صواباً أم خطأ؟ قالوا: لا، بل صواباً. قال: فالزيادة من الخير خيرٌ. " فيعلق الجاحظ: "وليس كما قال؛ للكلام غاية، ولنشاط السامعين نهاية، وما فضل عن قدر الاحتمال، ودعا إلى الاستتقال والملال، فذلك الفاضل هو الهذر، وهو الخطل، وهو الإسهاب الذي سمعت الحكماء يعيبيونه." (1)

وفي المقابل نرى الجاحظ يمدح الإطناب والإطالة في مواضع عدّة، فنذكر من تعريفات البلاغة أنها الغزارة يوم الإطالة (2)، والإطناب في غير حَظَلٍ (3) واستدلّ على جودة الإطناب بما فعله بشار بن برد حين مدح واصل بن عطاء وفضّله على مجموعة الخطباء؛ لأنّ خطبته أطول من خطبهم (4). وكذلك قيس بن خارجه بن سنان يفخر بأنّ عنده خطبة من لدن تطلع الشمس إلى أن تغيب (5).

لكن الجاحظ أيضاً لا يُنفذ حُكْمَه على الكلام، بالبيان أو عدم البيان، إلا باستحضار المقام من ظروف المتكلم والمستمعين، والمناسبة، والإطار العام: فهو يرى أنّ خطباء إباد تفوقوا على خطباء العرب؛ لأنّهم:

يَرْمُونَ بِالْحُطْبِ الطَّوَالَ وتارةً وَحَيِّ المَلاَحِظِ خَيْفَةَ الرُّقْبَاءِ (6).

إذاً هم فضّلوا غيرهم من الخطباء لمراعاة مقام الإطالة ومقام الإيجاز. واستدلّ الجاحظ على أن البيان يكون في مراعاة المقام بما روي عن عبد الله بن مسعود إذ يقول: "حدّث النَّاسَ ما حدّجوك بأبصارهم، وأذنوا لك بأسماعهم ... وإذا رأيت منهم فترة، فأمسك." (7).

ويراعي الجاحظ الظروف المحيطة بالكلام لتحديد الإطناب؛ فيبيّن "أنّه ليس فيه حدّ ينتهي إليه، ولا يؤتى على وصفه، وإنّما ذلك على قدر المستمعين، ومن يحضره من العوامّ والخواصّ" (8). ويدلّل على ذلك بأنّ القرآن ردّد وأطنب في قصص الأنبياء؛ "لأنّه خاطب جميع الأمم من العرب وأصناف العجم، وأكثرهم غبيّ غافل، أو معاندٌ مشغول الفكر، ساهي القلب." (9).

المرحلة الثانية: الإطناب بعد الجاحظ وقبل السكاكي

وهي الحقبة التي بزغت فيها البلاغة علمًا، وتعدّدت مناهجها بين أدبية وكلامية وتوفيقيّة وسنقف على مجموعة من المؤلفات تمثّل هذه المرحلة لمتابعة ظهور مصطلحات الإطناب، وتطوّرها.

(1) المرجع نفسه، 1/ 99

(2) المرجع نفسه، 1/ 88

(3) المرجع نفسه، 1/ 97

(4) المرجع نفسه، 1/ 24

(5) المرجع نفسه، 1/ 117

(6) البيت لأبي دؤاد الإيادي، الحصري، إبراهيم بن علي (ت453هـ)، زهر الآداب، دار الجيل، بيروت، ط1، 146/1، وينظر من غير نسبة عند الجاحظ في

البيان والتبيين، 1/ 44، وانظر المرجع نفسه، 1/ 155

(7) المرجع نفسه، 1/ 104

(8) المرجع نفسه، 1/ 105

(9) المرجع نفسه، 1/ 105

قواعد الشعر لثعلب 291هـ

حضرت إرهصاصات الإطناب، وبذور فروعه، وشواهده مُبكرةً في قواعد ثعلب، فأشار إلى التشبيه الخارج عن التعدي والتقصير، ومثّل له بشواهد تربعت في كتب البلاغة المتأخرة ضمن باب الإطناب. وعلّق بشروحات ترسم ملامح المصطلحات التي استقرت في الكتب البلاغية اللاحقة، مثل: نهاية وصف الخلق، والإفراط في الإغراق، ولطافة المعنى، والدلالة بالتعريض على التصريح⁽¹⁾.

البيدع لابن المعتز (295هـ)

ثم أشرقت البلاغة العلمية المتخصصة في بيدع ابن المعتز، فتناول محاسن الكلام والشعر، وأورد منها بعض المصطلحات الداخلة ضمن باب الإطناب في مفتاح السكاكي، والمؤلفات البلاغية حوله.

ومن تلك المحاسن - كما قال - اعتراض كلام في كلام لم يتمم القائل معناه، ثم يعود إليه فيتممه في بيت واحد. ومنها الإفراط في الصفة، ومنها حسن التشبيه. وفي كل ذلك كان يعرض أمثلة تشبه أو تطابق بعض ما ورد في الكتب البلاغية المتأخرة تحت عنوان الإطناب⁽²⁾.

نقد الشعر لقدماءة بن جعفر 337هـ

أورد قدماءة مصطلحات مرتبطة بالإطناب وقدم شروحاً لها تلتقي كثيراً وتختلف قليلاً عما ورد في المفتاح وشروحه. ومن تلك المصطلحات التتميم والالتفات، وأشار إلى أنّ بعض الناس يسميه الاستدراك، لكنّ شرح قدماءة له يجعله يطابق ما سماه المتأخرون بالاعتراض، ومن تلك المصطلحات الإيغال وهو أن يأتي الشاعر بالمعنى في البيت تماماً قبل انتهائه إلى القافية، ثم يأتي بها لحاجة الشعر إليها، فتزيد المعنى بلوغاً إلى الغاية القصوى. وفي شروحه لهذه العناصر كان يمثّل بشواهد وردت كما هي، أو ورد ما يشبهها في المفتاح وشروحه⁽³⁾.

إعجاز القرآن للباقلاني 403هـ

كان الباقلاني في تناوله شواهد الإطناب أقرب إلى ابن المعتز، وقدماءة في تعريفاته وشواهد، ففصّل ومثّل، فأشار إلى الإطناب وجعله من البلاغة ودمّ التطويل⁽⁴⁾. وعقد فصلاً للبيدع من الكلام جعل متفرعات الإطناب منه، وهي: المبالغة والغلو، والإيغال، والتكميل والتتميم، والتذييل، والتكرار⁽⁵⁾.

الصناعتين للعسكري 395هـ

(¹) ينظر: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني (ت: 291هـ)، قواعد الشعر، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - بالقاهرة، ط2، 1995م، ص36-49

(²) ابن المعتز، عبد الله بن المعتز (295هـ)، كتاب البيدع، تحقيق كراتشكوفسكي، دار الحكمة، دمشق، ص59-68

(³) ينظر: قدماءة بن جعفر (237هـ) نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1978، ص137-169

(⁴) الباقلاني، محمد بن الطيب (403هـ)، إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، ص263

(⁵) المرجع نفسه، ص91-106

خصّص العسكريّ الباب الخامس لذكر الإيجاز والإطناب، وخصّص الإطناب بالفصل الثاني من هذا الباب. فربط بين الإطناب وبين إشباع المعاني، وحدّد المقامات الحميدة للإطناب، وجعل الإطناب بلاغاً والتطويل عيأ⁽¹⁾.

سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي 466هـ

يقف ابن سنان الخفاجي في سرّ الفصاحة على مقامات الإيجاز والإطناب، ويجعل كلاً منها محموداً في مقامه، ثم ينظر في ائتلاف اللفظ والمعنى، ويجعل للأمر ثلاث منازل كما فعل الرمانيّ، والعسكريّ من قبل، لكنّه يسعى إلى الامتياز بأسماء المصطلحات، فبعد أن يجعل المساواة وسطاً يتساوى فيها اللفظ و المعنى، يجعل الإشارة على إحدى طرفيها، ويوضّح أنّ المعنى فيها يكون زائداً على اللفظ، وهذا هو الإيجاز عند غيره، ويجعل التذييل على الطرف الآخر، ويوضّح أنّ اللفظ فيه يكون زائداً على المعنى، وهذا هو الإطناب.

ويشير إلى التكرير، ويراه عيباً في الكلام. ويعاود الإشارة إلى التذييل، ويكرّر أنّه العبارة عن المعنى بألفاظ تزيد عليه. ويفرق بين التطويل والحشو، ويحاول التفريق بين التطويل والحشو، والمساواة والإيجاز، والإخلال، باعتبار المعنى، ويستشهد في كل ذلك بشواهد وردت قبله وبعده⁽²⁾.

قانون البلاغة للبغداديّ 517هـ:

يحاول البغداديّ في قانون البلاغة أن يطبّق عنوان كتابه على المضمون، فيجعل للبلاغة ضوابط، وقوانين تقضي إلى أحكام توفّق ولا تفرّق، وقد أشار إلى مقامات الإطالة والإسهاب والإيجاز والاختصار، وجعل من عيوب الألفاظ الإطالة، والتكرير من غير ضرورة، كما جعل التكرير من عيوب المعنى أيضاً⁽³⁾.

المثل السائر لابن الأثير 637هـ

حاول ابن الأثير أن يضع أمر الإطناب في مستحقّ النَّصاب، فخصّص للإطناب وعلائقه صفحات طوال من كتابه المثل السائر، وبدأ حديثه عنه بإظهار حيرته بشأنه، واشتباهاه بالتكرير والتطويل، وخلاف العلماء حوله.

ورغم عظيم جهده، وغزارة أمثله في توضيح الإطناب، إلّا أنّ هاتفاً ظلّ يلحّ عليه بأنّ الأمر لم ينجل كما يأمل، فتراه يقف ليتخيل من يسأل: "فإن قيل: إنّ الإطناب في الكلام وضعتموه اسماً على غير مسمى، فإنّ الكلام لا يخلو من حالين: أن لا يزيد لفظه على معناه، وهو الإيجاز، أو يزيد لفظه على معناه، وهو التطويل، وليس ههنا قسم ثالث، فما الإطناب إذن؟ قلت في

(1) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله (395هـ)، الصناعتين، تحقيق مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1981م، ص 191-214

(2) ينظر: ابن سنان الخفاجي، عبد الله بن محمد (466هـ)، سر الفصاحة، تحقيق علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، ص 192، 196، 198، 207،

(3) ينظر: البغدادي، محمد بن حيدر (517هـ)، قانون البلاغة، تحقيق مُحسن غياض عجيل، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1989م، ص 24، 34، 41

الجواب: اعلم أنّ الإيجاز هو ضد التطويل، كما أن السواد ضدّ البياض، غير أنّ بين الضدّين مراتب، ومنازل ليست أضعافاً، فالإطناب لا إيجاز هو ولا تطويل.⁽¹⁾

ثم يعود ليفرّق بين الإطناب والتطويل بأنّ الأول يفيد توكيداً لا يفيد الثاني، وأنّ حذف المطنب من الكلام يخلّ بالمعنى، بينما لا يكون ذلك في التطويل. ويقف على التكرير، وهو من علائق الإطناب، ويشير إلى شبهة التكرير بالإطناب مرّةً، وبالتطويل أخرى، ويجعله قسمين: أحدهما في اللفظ والمعنى، والثاني في المعنى دون اللفظ، ويرى التكرير بالمجمل ينقسم إلى مفيد و غير مفيد، وأنّ المفيد يفيد التوكيد، وبذلك يلاقي الإطناب⁽²⁾.

ثم عرض للاعتراض، وهو أيضاً من علائق الإطناب، وذكر أنّ بعضهم يسميه الحشو، وحدّه بالقول: " كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو أسقط لبقّي الأول على حاله"⁽³⁾. وجعله قسمين: المفيد، وغير المفيد⁽⁴⁾ ومن أمثله للمفيد قوله تعالى:

﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْعِدِ النُّجُومِ ۚ وَانَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَتَّعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۚ ٧٦ إِنَّهُ لَفَرَزٌ مِّنْ كَرِيمٍ ۚ ٧٧﴾ [الواقعة: 75-77]

ومن أمثله لغير المفيد قول زهير:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعيش
ثمانين حولاً لا أبا لك يسأم⁽⁵⁾

ثم يلتفت إلى نوع من الاعتراض إذا دخل في الكلام أفسد معناه، وبذلك يكون ابن الأثير قد تناول الإطناب على نحو يمتاز عن سابقه بأن أطال الحديث عنه، وأفاض في التمثيل له، وجدّد في أنواعه، واستحدث لها مسمّيات وأضرباً، وأخرجه من باب البديع كما كان عليه حاله عند ابن المعتز وقدامة والعسكري.

المرحلة الثالثة: الإطناب عند القزويني 739 هـ وعند شارحي تلخيصه⁽⁶⁾

قسّم القزويني وشارحو تلخيصه الكلام إلى إيجاز وإطناب، وبينهما المساواة⁽⁷⁾، ثم فرّعوا الإطناب إلى أنواع عدة كالإيضاح بعد الإبهام، وذكر الخاصّ بعد العام للتبنيه على فضله⁽⁸⁾، والتكرير وجعلوا شرط التكرير الدّاخل في باب الإطناب أن يكون لفائدة، والإيغال⁽⁹⁾ والتذييل⁽¹⁰⁾ والتكميل أو الاحتراس⁽¹⁾ والتتيميم⁽²⁾ والاعتراض⁽³⁾. وشرحوا هذه الفروع وضربوا لها الأمثلة البيّنة،

(1) ابن الأثير، 145/2

(2) ينظر: المرجع نفسه، 146/2-160

(3) ينظر: المرجع نفسه، 172/2

(4) ينظر: المرجع نفسه، 172/2-178

(5) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، (ت: 13ق.هـ)، ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية-بيروت،

ط1، 1988م، ص110

(6) شارحو التلخيص هم: (السبكي 773هـ، والسعد 791هـ، والمغربي 1110هـ، وحاشية الدسوقي 1230هـ)

(7) القزويني، محمد عبدالرحمن الخطيب (739ت:هـ)، التلخيص في علوم البلاغة، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي-بيروت، ص209-

221

(8) ينظر: التلخيص، ص 223، والإيضاح، ص321، وشرح التلخيص، 216/3

(9) ينظر: التلخيص، 225، والإيضاح، ص323، وشرح التلخيص، 220/3

(10) ينظر: التلخيص، ص227، والإيضاح، ص325، وشرح التلخيص، 225/3

وتوافروا على رسم حدود الإطناب، وبذلوا في سبيل ذلك العظيم من الجهود، وكان يُتوقع أنّ الأمر انقضى، وأنّ الحال قد استوى، ولا مجال للخلاف في شأن واضح. لكن الواقع كان على خلاف ذلك، فرغم كل هذا الحرص على إبعاد اللبس، استمر الخلاف، بل ظهرت دواعٍ له كثيرة بسبب ثغرات في الحدود المرسومة يكشفها التطبيق، وتفضحها الشواهد، وينقب عنها تنافس الأقران. وسيعرض البحث فيما يلي لهذا الخلاف، فيتم تناول بعض مواضعه بالتفصيل، ويُجتزأ بمواضع أخرى تُعرض موجزة للتمثيل، فيكون فيما ورد تفصيلاً توضيحاً يُلمع إلى ما تم تناوله اجتزاءً وتمثيلاً.

خلافهم في رسم حدود الإطناب في الجانب التطبيقي

جهد القزويني والسكاكي قبله في وضع تعريفات تضبط الحدود، وترتبط القيود، وتقود الفروع البلاغية لنتظام تحت عناوين عامّة لامة. لكنّه في الإيجاز والإطناب والمساواة وجد الأمر عصياً على التّحديد، فقال: "أمّا الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين، والبناء على أمر عرفي، وهو متعارف الأوساط؛ أي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني، وهو ما لا يحمد في باب البلاغة ولا يذمّ، فالإيجاز أداء المقصود بأقلّ من عبارة المتعارف، والإطناب أدأؤه بأكثر منها".⁽⁴⁾

ويعترض القزويني "ملخص مفتاح السكاكي" على هذا التعريف؛ "لأنّ كون الشيء نسبياً، لا يقتضي تعرّس تحقيق معناه، ثم البناء على المتعارف، والبسط الموصوف ردّ إلى الجهالة".⁽⁵⁾ فيبدو كلام القزويني مقنعاً، مؤملاً بإصلاح الخلل، فيضع التعريف البديل إذ يقول: "فالأقرب أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساوٍ له، .. أو ناقصٍ عنه وافٍ، أو زائدٍ عليه لفائدة".⁽⁶⁾ فظهر التعريف المعدّل محكماً، معززا بالاحتراز بكلمة وافٍ من "الناقص" الذي يخلّ بالمعنى، وكلمة فائدة من "الزائد" الذي يؤدي إلى التطويل، أو إلى الحشو المفسد للمعنى، أو غير المفسد. فهل حُسم الأمر عند التطبيق؟

قال الحارث بن حلزة:

والعيش خير في ظلال النّو
ك ممّن عاش كذا⁽⁷⁾

أخرج الاحتراز الأول "وافٍ" هذا البيت من البلاغة؛ لأنّ فيه نقصاً أخلّ بمعناه، فأصل المراد: العيش الناعم في ظلال النّوك خير من عيش الكدّ، فحذفت الصفة وهي كلمة "الناعم"، وأدّى حذفها إلى تعمية المعنى.

(1) ينظر: التلخيص، 229، والإيضاح، 327، وشروح التلخيص، 231/3

(2) ينظر: التلخيص، 230، والإيضاح، 330 وشروح التلخيص، 235/3

(3) ينظر: التلخيص، 231، والإيضاح، 331- وشروح التلخيص، 237/3

(4) التلخيص، 209-210.

(5) التلخيص، ص 210

(6) المرجع نفسه، ص 210

(7) الحارث بن حلزة (ت: 54ق.هـ)، ديوان الحارث بن حلزة، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي-بيروت، ط1، 1991م، ص 47

لكنّ الأمر لم يحسم تمامًا، فقد ظهر من يرى أنّ على حذف الصفة هنا دليلاً عقلياً، وبذلك دخل البيت في باب إيجاز الحذف الحميد⁽¹⁾. وقد ذكر هذا الشاهد هنا لأنّ الإيجاز يقابل الإطناب، وحتى تتضح فروق التعريف عند التطبيق في تحديد الإيجاز كما الإطناب.

وقال الشاعر:

وقدّدت الأديم لراهشيّه وألفى قولها كذبا ومينا⁽²⁾

فكان الاحتراز الثاني "لفائدة" -وهذا ما يعنينا هنا- موجبا لإخراج هذا البيت من الإطناب الحميد، لأنّ فيه زيادة دون فائدة، وهي كلمة "مينا"، إذ "المين" كما يرى بعضهم هو "الكذب"، وبهذه الزيادة غير المفيدة يكون في البيت تطويل يحجب عنه البلاغة، لأنّه زيادة دون فائدة، ولا تُحمل لفظة "المين" على التوكيد؛ لأنّ المقام ليس مقام توكيد.

لكن ظهر من يعترض، فالسبكي يرى أنّ ذكر الشيء مرتين يفيد التوكيد، والتوكيد المفيد يعيد البيت إلى الإطناب الحميد، ويخرجه من التطويل. وكانوا قد حدّدوا التطويل بأنّه زيادة بلا فائدة، بشرط تعيّن تلك الزيادة. فيعترض السبكي أيضًا على من قدر عدم التعيين هنا، فيرى أنّ المتعيّن هو المقدم "كذبا"، والثاني جاء توكيدا له، فليس ههنا تطويل إذن. وما قاله السبكي قال مثله المغربي أيضًا⁽³⁾، بل إنّ السبكي ذهب إلى أبعد من ذلك، فأراد أن ينقض محل افتراض التطويل من أساسه، ففزع إلى إعادة تأصيل الرواية الشعرية، فرأى أن الأرجح والأنسب لروي القصيدة: "وألفى قولها كذبا مبينا". وبذلك انقضّ الافتراض والاعتراض معا.

وقال زهير بن ابي سلمى:

وأعلمُ علمَ اليومِ والأمسِ قبله ولكنّني عن علمٍ ما في غد عمي⁽⁴⁾

ويبدو لنا أنّ هذا البيت خارج الإطناب الحميد؛ لأنّ فيه حشوا- وإن كان غير مفسد للمعنى- في قوله: "قبله" فالأمس حتمًا قبل اليوم، ولا يمكن أن يكون معه أو بعده، ولا داعي للنصّ على ذلك، أو الحشو الزائد بالإشارة إليه.

لكن ظهر من يعترض، فالسبكي يجتهد، بل يجهد نفسه في درء شبهة الحشو عن هذا البيت، ويعيد فيه النظر من أوجه عديدة بعضها يعتمد على النحو، منها: أنه يجوز أن يكون الضمير في "قبله" يعود إلى العلم، أي أعلم ما كان أمس مثل علمي بما كان اليوم مبالغةً في قوته الحافظة، وأنّه يستحضر الماضي قبل استحضاره الحاضر. ومنها أنّ "قبله" تأكيد معنوي، والوصف التأكيدي جائز وليس حشوا، ويعزّز رأيه بما ورد من قول العرب: "أمس الدابر". وبذلك يبرأ البيت من الحشو، وتضلّ التعريفات عن تحديد الاجتهادات.

(1) ينظر: السبكي، شروح التلخيص 171/2.

(2) عديُّ بنُ زَيْدِ العَبَادِيِّ النَّمِيمِيّ (ت: 35 ق.هـ)، ديوان عدي بن زيد، تحقيق محمد جبار المعبيد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في العراق، سلسلة كتب التراث بغداد، ط1، ص 183

(3) ينظر: شروح التلخيص، 164/2-175

(4) زهير بن أبي سلمى، ديوانه، ص 29

لعلّ فيما تمّ عرضه في هذا الموضوع من تعريفات، واختلافات دليلاً بيننا على أنّ صرامة التعريف النظرية، لم تُقضى بنا إلى توفيق كافٍ في معالجة الشواهد التطبيقية. ولأنّ المقام لا يتسع للتفصيل في أمثلة كثيرة مشابهة، يكتفي البحث بالإشارات العاجلة إلى بعضها لإثبات الفكرة ذاتها. ومن ذلك الخلاف في المصطلحات البلاغية ذات الصلة بالإطناب.

قد يُعذر الجاحظ في أنّه لم يورد مصطلحات محدّدة، وفق منهجية علمية ناجزة كما هو الحال عند البلاغيين المتأخرين، فذلك أسلوب الجاحظ، ولعلّ تلك طبيعة التأليف في زمانه. لكنّ ابن الأثير يغفل المصطلحات التي أوردها سابقوه مثل ابن المعتز، وقدامة بن جعفر، والعسكري، والباقلاني وغيرهم، ويجعل الإطناب كما سبق ذكره - أربعة أضرب كلها يصبّ في المعنى تأكيداً أو توضيحاً، أو مبالغة. ويلحق بهذه الأضرب الأربعة التكرير، والاعتراض في نوعين مستقلين دون الإشارة إلى أنّهما من باب الإطناب كما هو الحال عند معاصريه ولاحقيه من علماء البلاغة.

وهؤلاء العلماء الذين أشاروا إلى هذه المصطلحات التي استقرت أخيراً تحت عنوان الإطناب، اختلفوا فيها، وفي تسمياتها، وفي أمثلتها وشواهداها:

- فالاعتراض يسميه قدامة بن جعفر الالتقات. ويقول إن بعض الناس يسميه الاستدراك⁽¹⁾. وابن الأثير يقول: يسميه بعضهم الحشو⁽²⁾.
- والتكميل يسميه بعضهم الاحتراس⁽³⁾.
- والإيغال اختلف في معناه، ويسميه بعضهم "التبليغ"⁽⁴⁾.
- والخفاجي يعدّ الإطناب بفروعه كلّها تذييلاً، ثم يخلط بين الإطالة والتذييل⁽⁵⁾.
- والاعتراض يسميه التحرّز مما يوجب الطعن⁽⁶⁾.
- وابن الأثير يرى الإطناب نوعاً من التوكيد، وليس توكيداً⁽⁷⁾.
- والجرجاني يرادف بين الإطالة والإطناب⁽⁸⁾.
- والسبكي يخلط التطويل بالإسهاب⁽⁹⁾.

(1) ينظر: نقد الشعر 146

(2) ينظر: ابن الأثير، 172/2، والسيوطي، 223

(3) ينظر: الإيضاح 327، وشروح التلخيص 3/231، والسيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ص 221

(4) ينظر: نقد الشعر، 169، والإيضاح، 323

(5) ينظر: سر الفصاحة، 196

(6) ينظر: سرّ الفصاحة، 258

(7) ينظر: المثل السائر، 2/119

(8) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (471هـ)، الرسالة الشافية، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغول

سلام، دار المعارف بمصر، ط 1968، ص 2، ص 118

(9) ينظر: شروح التلخيص 3/159

ورغم التعريفات الفارقة لدى علماء البلاغة المتأخرين يتداخل الاعتراض، والإيغال، والتكميل، والتنميم، والتذييل، إلى الحدّ الذي يصبح فيه التفریق بينها وميز شواهدا أمرًا عصياً لدى الصفة من أهل الصنعة.

وبناء على هذا الاشتباه في التحديد، تشتهب الأمور في أحكامهم القيمة على بعض فروع الإطناب، أو فروع يرونها ليست من باب الإطناب: فالتكرير مثلا ليس كله حميدا، فمنه المفيد الذي يدخل في باب الإطناب، ومنه غير المفيد الذي يخرج إلى التطويل والحشو والإسهاب.

لكن، تصطبخ آراؤهم وتشتبك إلى حد فيه يصعب تعيين الصواب: فبعضهم -كما سبق ذكره- يجعل التكرار محمودا أو مذموما وفق معيار الفائدة المتحققة⁽¹⁾. بينما يرى بعضهم التكرير عيبا في الكلام⁽²⁾. وبعضهم يرى التكرير أبلغ من التوكيد⁽³⁾. بينما يرى بعضهم الإطناب كله نوعاً من التوكيد، وليس توكيداً⁽⁴⁾. وبعضهم يُحرّم التطويل، وبعضهم يجيزه في الشعر لإقامة الوزن والقافية⁽⁵⁾. بعضهم يذم الإسهاب، ويلبسه بالحشو والتطويل، وبعضهم يمدح الإسهاب والإطالة في موضعهما⁽⁶⁾.

وزاد حدة المشكلة وجود رغبة عند بعض علماء البلاغة في الامتياز عن أقرانهم: فابن الأثير يرى الإطناب في نوعين رئيسين هما: الإطناب في الجملة والإطناب في الجمل. والسيوطي يجعله في نوعين رئيسين آخرين، هما: البسط والزيادة. وآخرون التقطوا أسماء المصطلحات التي وردت عند أوائل البلاغيين، لكن طوروها وزادوا عليها، فبعد أن كانت أربعة أو خمسة، عند ابن المعتز وقدامة بن جعفر وغيرهما صارت أكثر من ثمانية بفروع عدة عند القزويني وشرّاح تلخيصه، بل جعلها السيوطي واحداً وعشرين نوعاً. فتداخلت التعريفات، وكثرت التفرعات؛ لذلك أقروا بصعوبة التفریق، وتكرر إبداءهم الضجر بهذه المسميات، واستعلى بعضهم على بعض، وتراشقوا الاتهامات.

ومن ذلك:

- ابن الأثير يقول عن التكرير: ربما اشتبه على أكثر الناس بالإطناب مرة، وبالتطويل أخرى⁽⁷⁾. ويعرض آيات جعلها بلاغيون من التكرار، وهي عنده ليست منه⁽⁸⁾.

- والقزويني يستشعر صعوبة الميز بين المطنّب، وغير المطنّب رغم وفرة المصطلحات، فيقول: "واعلم أنّه قد تشتهب الحال على الناظر لعدم تحصيل معنى الكلام وحقيقته، فيعدّ من الزائد على أصل المراد ما ليس منه..."⁽¹⁾.

(1) ينظر: الخطابي، حمد بن محمد (388هـ)، بيان إجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إجاز القرآن)، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط2، 1968م، ص51

(2) ينظر: الخفاجي، 198

(3) ينظر: السيوطي، 199

(4) ينظر: ابن الأثير، 119 / 2

(5) ينظر: ابن الأثير، 72، 171 / 2

(6) ينظر: الخفاجي، 196، 192، 212

(7) ينظر: المثل السائر، 146/2

(8) ينظر: المرجع نفسه، 155/2

- والسبكي لا يتحرّج من إظهار أشدّ الصّجر بهذه التفرعات والمصطلحات، فيقول: "وليت شعري أيّ فرقٍ في اللغة بين التتميم والتكميل؟"⁽²⁾.

ولو وقفنا على رأي ابن الأثير وحده في هذا الشأن لوجدنا دليلاً بيناً على أنّ البلاغيين على مركب قلقٍ وعر، لا يكادون يستقرون على قدرٍ من التوافق العلمي، أو الذوقي في علائق الإطناب، يسمح بالاطمئنان إلى أنّ هذا الباب قد نضج بين أيديهم، واستقرّ به الحال. فيفتتح ابن الأثير حديثه عن الإطناب بالقول: "هذا النوع من الكلام أنعمت نظري فيه، وفي التكرير، وفي التطويل، فملكنتي حيرة الشبه بينها طويلاً... ورأيت علماء البيان قد اختلفوا فيه، فمنه من ألحقه بالتطويل الذي هو ضدّ الإيجاز، وهو عنده قسم غيره، فأخطأ من حيث لا يدري كأبي هلال العسكري والغانمي...."⁽³⁾.

ويقول في حدّ التكرير: "دلالة اللفظ على المعنى مردداً، وربما اشتبه على أكثر الناس بالإطناب مرّة، وبالتطويل أخرى"⁽⁴⁾. وقال عن التكرير أيضاً: "ولربّما أدخل في التكرير من هذا النوع ما ليس منه، وهو موضع لم ينتبه إليه أحد سواي"⁽⁵⁾. وقال عن بعض مواضع التكرير: "وهذا لا ينتبه لاستعماله إلا الفصحاء إمّا طبعاً وإمّا علماً"⁽⁶⁾. وتتعالى نبرته في مواجهة البلاغيين: "وهذا الضرب من التكرير خبط فيه علماء البيان خبطاً كثيراً"⁽⁷⁾. إلى أن تغلّي ثورته، فيقول: "فترى أحدهم قد جمع نفسه، وظن على جهله أنّه عالمٌ، فيسرّع في وصف كلام بالإيجاز، وكلام بالتطويل أو بالتكرير. وإذا طوّل بأن يبدي سببا لما ذكره لم يوجد عنده من القول شيء إلا تحكما، محضاً صادراً عن جهل محض"⁽⁸⁾.

وبهذا تكون قد اتضحت الحال؛ جهود كبيرة بذلت في التقعيد، والتفريع، والتحديد، والتنويع، والتمثيل، انتهت إلى هذا المآل، عزّ الاتفاق، واشتجر الاختلاف، فحقّ التساؤل: إذن، ما فائدة كل هذا الجهد المبذول في رسم الحدود التي لا تسعف في الوصول إلى نتائج يتوافق عليها علماء البيان فيما بينهم، فنتبعهم ونرتضي آراءهم؟

كان المأمول بدلا من هذا الجهد المهدور في افتراع الفروع، وتشقيق المصطلحات لمعان متقاربة، وتكاد تكون متطابقة، ثم بذل المزيد من الجهود في التفرّيق بينها عند اشتباهها في التطبيق، نقول: كان المأمول لو وجّهت هذه الجهود نحو المزيد من العناية بالمعنى كما كان قد أشار رواد البلاغة، ثم المزيد من الالتفات إلى ظروف المقام التي قادت إلى الإطناب: ظروف المتكلم، وظروف المخاطب، والمناسبة، وطبيعة الفن القولي، والظروف النفسية المحيطة، والاجتماعية، لو بذلت مثل هذه الجهود لنبغ

⁽¹⁾ ينظر: الإيضاح، ص 301-302

⁽²⁾ ينظر: شروح التلخيص، 3/ 236

⁽³⁾ ابن الأثير: 119/2

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، 146/2

⁽⁵⁾ المرجع نفسه، 154/2

⁽⁶⁾ المرجع نفسه، 55/2

⁽⁷⁾ المرجع نفسه، 166/2

⁽⁸⁾ المرجع نفسه، 159/2

إبداع مبكر في فروع علم اللغة الحديثة، والعلوم الأخرى المتعلقة باللغة، كعلم الاجتماع، وعلم النفس، وغيرهما، فكل ذلك لصيق باللغة، وظروف القول.

ثم إذا كان لا بد من عقل البلاغة، وهي بنت الذوق، وربيبه الخيال؛ إن كان لا بد من تقنين ذوقها، وتقيد خيالها، فليكن ذلك بإعادة شرح الباب بينها وبين النحو، فالإطناب -مثلاً- من مواضيع علم المعاني البلاغية، وما هذا العلم -أصلاً- إلا النحو العالي، فهو قمة الدرس النحوي، وفي إعادة اللحمة بين البلاغة والنحو خدمة لهما جميعاً، فالنحو تتجلى وظيفته في خدمة المعنى وبلاغة الخطاب، والبلاغة تمتح من قواعد اللغة المعايير التي تسعفها في التفريق بين مصطلحاتها، وميز فروعها. وهذا هو هم هذه الدراسة، والقصد الذي أمتته، ونهضت للتوجه نحوه، وفي ما يلي توصيف لجهد البلاغيين في توظيف النحو لتوضيح شؤون الإطناب، والتفريق بين فروعها.

توصيف لتوظيف النحو في توضيح الإطناب

انشغل رواد البلاغة الأوائل بخدمة المعنى والغوص في دقائقه، وكان همهم منصباً على ما وراء الدلالة الظاهرية، وربما كان ذلك سبباً في انصرافهم عن استحضار علم التراكيب النحوية ومعاييرهم وهم بصدد الحديث عن الإطناب وشؤونه وفروعه ومصطلحاته... فكانوا منهممين بحديثهم البلاغي، غير معنيين بالاستناد إلى النحو، فشرحوا ونثروا مصطلحاتهم، وتمثلوا، واتقوا، واختلفوا وهم مجتمعون في ميدان البلاغة. هذا ما نجده في طريقة تناول الجاحظ والمبرد وابن المعتز وقدامة والعسكري، والخفاجي،... وغيرهم.

لكن يبدو أن توالي تناول الإطناب، وتلاقي الأفكار بشأنه أو تباعدها، ورغبة بعض العلماء بالتفرد، يبدو أن مثل هذا وغيره قد قاد إلى الالتجاء إلى النحو والاتكاء عليه في تحديد مصطلحات الإطناب، والتفريق في ما بينها. نجد ذلك يسيراً عند ابن الأثير، والقزويني، ثم نجده قد تضخم كثيراً في شروح التلخيص، وحواشيه، لاصطراع الآراء، وافتراع المصطلحات. فظهرت الحاجة إلى الاستعانة بالنحو للاستتصار به، أو الاستهداء بأحكامه في هذا المعترك.

وسنخصص الحديث في الصفحات الآتية لهذا الأمر، وسيكون في وقتين: الأولى لابن الأثير، والثانية لشروح التلخيص التي تمثل رأي القزويني وشارحي تلخيصه.

أ- ابن الأثير:

ربما يكون ابن الأثير من أبر البلاغيين الذين كانوا ينادون بضرورة الارتقاء بمستوى النظر النحوي، ليكون رديفاً للبلاغة في الكشف عن دقائق المعاني؛ فابن الأثير يدرك جيداً أهمية النحو، وقد طالعنا في مفاتيح كتابه فصلاً خصصه لاستعراض آلات علم البيان وأدواته، وجعل الآلة الأولى معرفة علم العربية من النحو والتصريف،⁽¹⁾ وشخص إلى علم النحو بعناية خاصة، فقال: "أمّا علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعليم الخط، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد

(1) ينظر: ابن الأثير، 27/1-29

ينطق باللسان العربي⁽¹⁾ لكن ابن الأثير كان يدرك أيضاً أنّ علم النحو وعلم البيان يفترقان حيناً ويلتقيان حيناً آخر، لذلك تكررت الإشارة في ثنايا كتابه إلى أنّ علم البيان غير علم النحو، وإلى أن وظيفة النحوي تختلف عن وظيفة البلاغي، وعاب على بعض النحويين تسوّره أبواب البلاغة، وانتقد بعضهم إذ عجزت بهم أدواتهم النحوية عن النفاذ إلى أسرار البيان، ولعلّ أكثر ما أشعره بالضجر من عمل بعض النحويين هو انتصارهم للصنعة النحوية على حساب المعنى، لذلك نرى ابن الأثير يدأب على انتقاد هذه الفئة من النحويين، بل ودعا هذا الأمر إلى المناداة بفصل البلاغة عن النحو، والنصّ على أنّ صناعة النحو غير مطالب البلاغة، ولطالما هاجم الفئة الجامدة من النحاة الذين يراهم يتطفلون على ميدان البلاغة، ونعتهم بأنهم قاصرون عن هذا، فقال في معرض رده على نحو جامد من النحويين الذين لا يكلفون أنفسهم عناء الربط بين قواعد النحو ونظرات البلاغة، حين ناقشه في أمر الآية {فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْبِطْشَ}: "وجرت بيني وبين رجل من النحويين مفاوضة في هذه الآية، فقال: إن "أَنْ" الأولى زائدة، ولو حذفنا فقيلاً: لما أراد أن يبطش لكان المعنى سواء، ألا ترى إلى قوله تعالى: {فَلَمَّا أَنْ جَاءَ النَّبِيُّ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ} وقد اتفق النحاة على أن "أَنْ" الواردة بعد "لما" وقبل الفعل زائدة. فقلت له: النحاة لا فتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارهما، من حيث إنهم نحاة، ولا شك أنهم وجدوا "أَنْ" ترد بعد "لما" وقبل الفعل في القرآن الكريم، وفي كلام فصحاء العرب، فظنوا أن المعنى بوجودها كالمعنى إذا أسقطت فقالوا: هذه زائدة، وليس الأمر كذلك، بل إذا وردت "لما" وورد الفعل بعدها بإسقاط "أَنْ" دل ذلك على الفور، وإذا لم تسقط لم يدلنا ذلك على أن الفعل كان على الفور، وإنما كان فيه تراخ وإبطاء⁽²⁾. ويقول: "وهذه دقائق ورموز لا تؤخذ من النحاة؛ لأنها ليست من شأنهم."⁽³⁾.

يتضح من تعليق ابن الأثير أنه ما زال يفرق بين الجهد البلاغي والجهد النحوي، لكن يؤخذ عليه، في هذا التعليق تحديداً، أنه يبدو كأنه يُخلي مسؤولية النحاة من تتبع دقائق المعاني، وهذا لا ينبغي أن يكون، فما وجد النحو أصلاً إلا لخدمة المعاني، واستقصاء دواخلها⁽⁴⁾.

ويبدو في مواضع أخرى من كتاب ابن الأثير أنه كان يرى أن علم النحو وعلم البيان يلتقيان في أشياء ويفترقان في أشياء أخرى، فكان يرى أنّ موضوع النحو هو الألفاظ والمعاني، والنحوي يسأل عن أحوالهما في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية، أما علم البيان فموضوعه هو الفصاحة والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية، وهو والنحوي يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة، وهي دلالة خاصة، والمراد بها أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب.⁽⁵⁾

(1) السابق: 41/1

(2) ابن الأثير، 152/2

(3) المرجع نفسه، 153/2

(4) ينظر: اشتية، حفظي، ابن الأثير نحويًا في المثل السائر، مجلة الدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، باكستان، العدد 3، المجلد 51، سبتمبر 2016م.

(5) ينظر: ابن الأثير، 26/1

وكان ابن الأثير في مواضع كثيرة يفرع إلى النحو لخدمة مراميه البلاغية، ففي بداية حديثه عن الإطناب -مثلاً- فَرَق بينه وبين التوكيد معتمداً على معطيات النحو، فالإطناب ضرب من التوكيد، لكنّه ينفرد عنه؛ يقول: "لأنّ من التأكيد ما يتعلق بالتقديم والتأخير كتقديم المفعول، وبالاعتراض كالاختراض بين القسم وجوابه، وبين المعطوف والمعطوف عليه، وأشباه ذلك." (1). وفي شأن التكرير ينتبه إلى الفائدة البلاغية من المراوحة بين الجملة الخبرية، والجملة الاستثنائية في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ ۚ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لَيْكَةَ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ ۚ ۱۳ إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسُلَ فَحَقَّ عِقَابٌ ۚ ۱۴﴾ [ص: 14-12] فينبه على بلاغة التكرير مستندا إلى النحو، يقول: "وإنما كرّر تكذيبهم هنا لأنه لم يأت به على أسلوب واحد، بل تنوع بضروب من الصنعة، فذكره أولاً في الجملة الخبرية على وجه الإبهام، ثم جاء بالجملة الاستثنائية فأوضحه بأنّ كلّ واحد من الأحزاب كذب جميع الرسل؛ لأنهم إذا كذبوا واحدا منهم فقد كذبوا جميعهم." (2). ثم يصرّح بأنّ التنوع في تكرير التكذيب "بالجملة الخبرية أولاً، وبالاستثنائية ثانياً، وما في الاستثناء من الوضع على وجه التوكيد والتخصيص، المبالغة المسجلة عليهم باستحقاق أشدّ العذاب وأبلغه." (3)

ويصوّر النحو مدخلاً أساسياً للوصول إلى لوازم البلاغة في باب الاعتراض، فيجلي الجهد التكاملي بين النحويّ والبلاغيّ، فالنحويّ يتناول قضايا الاعتراض من حيث الجواز وعدم الجواز، ومن حيث الاعتراض الحسن والاعتراض القبيح (4)، حتى إذا استقام هذا المطلب المبدئيّ، يأتي دور البلاغيّ لفحص مستوى البلاغة في الاعتراض الجائز. يقول: "واعلم أنّ الجائز منه وغير الجائز، إنّما يؤخذ من كتب العربية، فإنّه يكون مستقصى فيها، كالاختراض بين القسم وجوابه، وبين الصفة والموصوف، وبين المعطوف والمعطوف عليه، وأشباه ذلك مما يحسن استعماله، وكالاختراض بين المضاف والمضاف إليه، وبين إنّ واسمها، وبين حرف الجر ومجروره، وأمثال ذلك مما يقبح استعماله... وليس المراد هنا من الاعتراض إلا ما يفرق بين الجيد والرديء، لا ما يعلم به الجائز وغير الجائز." (5).

ثم يعرض أمثلة يحدد فيها موضع الاعتراض نحويّاً أولاً، ثم يقيمه بلاغياً ثانياً (6). لكنه يعود فيخوض في حديث يكاد يكون نحويّاً صرفاً حينما يعرض لمثالٍ عن الاعتراض الرديء، وهو قول الشاعر:

فقد والشكُّ بيّن لي عناءٌ بوشكِّ فراقهم صُرِدَّ يصيحُ (7)

(1) المرجع نفسه، 119/2

(2) المرجع نفسه، 149/2

(3) المرجع نفسه، 150-149/2

(4) ينظر رأي النحو في الجملة المعترضة في ابن هشام، جمال الدين ابن هشام الانصاري (ت: 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك ورفيقه، دار الفكر -بيروت، ط 1985، 6م، ص 506 وما بعدها

(5) ابن الأثير، 172/2

(6) ينظر: المرجع نفسه، 173/2، وينظر في الفرق بين الاعتراض النحوي والبلاغي مغني اللبيب، ص 521

(7) البيت بلا نسبة في رصف المبانى، ص 393، وشرح شواهد المغني، ص 479، ومغني اللبيب، ص 171

وأصل البيت: فقد بين لي -والشك عناء - صرّد يصيح بوشك فراقهم، فبين ابن الأثير أنّ سبب رداءته "هو الفصل بين "قد" والفعل الذي هو "بين"، وذلك قُبْح لقوة اتصال "قد" بما تدخل عليه من الأفعال، ألا تراها تُعَدُّ مع الفعل كالجُزء منه، ولذلك أدخلت عليها اللام المراد بها توكيد الفعل... إلا إن فصل بين "قد" والفعل بالقسم، فإن ذلك لا بأس به، نحو قوله: قد - والله - كان ذلك.

وقد فصل في هذا البيت أيضا بين المبتدأ الذي هو الشك، وبين الخبر الذي هو "عناء" بقوله: بين لي، وفصل بين الفعل الذي هو "بين" وبين فاعله الذي هو "صرّد" بخبر المبتدأ الذي هو "عناء"، فجاء معنى البيت كما تراه، كأنه صورة مشوهة قد نقلت أعضاؤها بعضها إلى مكان بعض⁽¹⁾. وقد ورد فيه: "بين لي عنائي". وفي شأن (قد) وقبح فصلها عن فعلها⁽²⁾.

ب- شرح التلخيص:

وستتناول آراءهم النحوية المعنية مرتبة حسب فروع الإطناب التي أوردوها:

- من التكميل "الاحتباس": فرغ التكميل إلى نوعين:

الفرع الأول يعتمد على موقعه النحوي في الجملة، فهو يتوسط بين المسند والمسند إليه، ومنه قول طرفة:

فسقى ديارك غير مُفسدها صوب الربيع وديمة تهمي⁽³⁾

والتكميل في قوله: (غير مفسدها) "فقوله: صوب الغمام أي نزول المطر فاعل سقى، وقوله غير مفسدها حال منه مقدمة على صاحبها".⁽⁴⁾ وقد احتسب بقوله (غير مفسدها) من وهم وقوع أضرار بسبب غزارة الأمطار.

والنوع الثاني من التكميل يقع في آخر الكلام، ومنه قوله تعالى ﴿... أَدْلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْرَءَ عَلَى الْكَافِرِينَ...﴾ [المائدة: 54] فقوله: (أعزة على الكافرين) "إطناب لما قبله من حيث رفع توهم غيره"⁽⁵⁾، أي كي لا يتوهم أنّ الضعف والدّلة فيهم طبع وجبلة، "ولهذا عدّى الذلّ به (على)؛ لتضمنه معنى العطف"⁽⁶⁾؛ "لأنّ العطف يتعدى به (على)، وعلى هذا يكون التجوز في مضمون الفعل وَ (على) على بابها، ويجوز أن لا يراعي التضمين في الدّلة، بل تبقى على معناها، وإن فهم منها أنّها عن رحمة، ثم يتجوز في استعمال (على) موضع اللام... لأنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض"⁽⁷⁾.

- من التتميم:

(1) المرجع نفسه، 178/2، وقارن بمغني اللبيب ص 227

(2) ينظر: ابن السراج، محمد بن سهل (316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط3، 1996م، 233/2

(3) طرفة بن العبد، ديوانه، ص 88

(4) المغربي، ابن يعقوب المغربي (ت: 1110هـ) مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، جمع فرج الله زكي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، 1937م، 232/3، وقارن بالسعد، سعد الدين التفتازاني (ت: 791هـ)، مختصر السعد على تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، جمع فرج الله زكي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، 1937م، 232/3، والسبكي، بهاء الدين السبكي (ت: 791هـ)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، جمع فرج الله زكي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، 1937م، 232/3

(5) السبكي، 233/3

(6) السعد، ص 234

(7) المغربي، 234/3

حدّد هذا النوع من الإطناب بأن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة، مثل المفاعيل، أو الحال، أو التمييز، أو التوابع، أو المجرور، أو نحو ذلك مما لا يشكل جملة مستقلة، أو يكون ركنا كلامياً⁽¹⁾. وبذلك يفترق التتميم عن التذييل المشروط بأن يكون جملة لا محلّ لها من الإعراب، بينما التتميم فضلة لا بدّ أن يكون لها محلّ من الإعراب⁽²⁾.

ومن التتميم - كما يرون - قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: 8] ولكي يثبتوا أنّ في الآية إطناباً اعتمدوا على النحو، فقال المغربي: "وإنما يكون زيادة الفضلة - التي هي المجرور هنا من المبالغة المذكورة في وجه مذكور في الآية الكريمة، وهو أن يكون الضمير في "حبه" عائداً على الطعام، فيكون المعنى: ويطعمون الطعام على حبه الناشئ عن الحاجة إليه، فهذا أبلغ في المدح من مجرد إطعام الطعام، ولو كان مدحا أيضاً"⁽³⁾.

وفي ضوء النحو أيضاً يرون للآية وجهاً آخر، يخرجها من باب الإطناب: "وهو أن يكون الضمير عائداً على الله تعالى، ويكون على التعليل، فيكون التقدير: ويطعمون الطعام لأجل حب الله تعالى، فلا يكون المجرور - مما يفيد نكتة المبالغة، بل لأصل المراد، إذ لا مدح بإطعام الطعام إلا أن يكون لله تعالى"⁽⁴⁾. وقد وقف السبكي على هذا المثال نحويّاً أيضاً، وعابن الاشتباه فيه بين التتميم والتكميل والإيغال، في حديث بدا فيه ضجره من افتراء هذه المصطلحات⁽⁵⁾.

- من الاعتراض:

واعتمد علماء البلاغة على علم النحو أيضاً في رسم حدود الاعتراض، والميز بين فروعه وأنواعه؛ والميز أيضاً بينه وبين غيره من فروع الإطناب. فالإطناب - كما قالوا - يكون بالاعتراض في أثناء الكلام الواحد، أو بين كلامين متصلين في معناهما، سواء أكان هذا الاتصال بينهما لفظياً أو لا، ويكون الاعتراض بجملة واحدة أو أكثر، لا محلّ لها من الإعراب⁽⁶⁾.

وفصل المغربي هذا الحدّ العامّ بالنحو، ووضّح ما فيه من إبهام: فالكلام يعني مجموع المسندين مع المتعلقات، والفضلات ولو بالعطف، وليس المقصود من الكلام مقصوراً على المسندين فقط⁽⁷⁾. والمقصود بالاتصال بين الكلامين أن يكون الثاني منهما بياناً للأوّل، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو معطوفاً عليه⁽⁸⁾.

والاعتراض يكون بجملة واحدة، ويكون بأكثر من جملة، والقول الجزم أن الجملة الواحدة لا محلّ لها من الإعراب، وكذا حال الجملتين والجمل، وأكدّ بالجزم "ليعلم أنّ ما يقال من أنّ الاعتراض من حيث إنّه نعت - مثلاً - يكون له محلّ، ومن حيث إنّه اعتراض لا محلّ له، كلام فاسد"⁽¹⁾.

(1) السعد، 235/3، والمغربي 235/3

(2) المغربي، 236/3، وقارن بالدسوقي، 236/3

(3) المغربي، 236-237/3، وقارن أيضاً بالسعد، 236/3، والسبكي، 236/3.

(4) المغربي، 237/3

(5) السبكي، 237/3

(6) ينظر: السبكي، 237/3

(7) ينظر: المغربي، 237/3

(8) ينظر: المغربي، 237/3.

وقد وقف السبكي على ما ورد في حدّ الاعتراض من اشتراط الاتصال المعنوي بين الكلامين اللذين وقع الإطناب في ثانيهما ففرق بين الاعتراض البلاغي، والاعتراض النحوي وأشار إلى أن الاتصال المعنوي لا اللفظي هو "اصطلاح أهل المعاني لنظرهم إلى المعنى، أما النحاة فلا يسمونها اعتراضية حتى يكون ما قبلها وما بعدها بينهما اتصال لفظي، والزمخشري يكثر منه ذكر الاعتراض في شيء بين كلامين بينهما اتصال معنوي، فيعترض على النحاة بأنه ليس ذلك باعترض".⁽²⁾، فيعلق السبكي: "ولا اعتراض عليه لأنه يمشي على اصطلاح أهل هذا العلم ما أمكنه".⁽³⁾.

والاعتراض - كما عرضوا- يقع لأغراض بلاغية، منها التنزيه: كقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: 57] ويتم توظيف النحو لتوفيق هذه الآية مع الحدّ الموضوع للاعتراض، فالشروط أن يكون الاعتراض جملةً، لذلك يرون أنّ كلمة "سبحانه" جملة؛ "إذ هو مصدرٌ منصوبٌ بفعل مقدر من معناه، أي أنزهه تعالى تنزيهاً".⁽⁴⁾، وهو واقعٌ -كما أشار الحدّ- في أثناء الكلام؛ "لأنّ قوله: (ولهم ما يشتهون) معطوف على ما قبل قوله (سبحانه)، وقد تقدم أن أثناء الكلام يشمل ما بين المتعاطفين، أي يجعلون لله تعالى البنات، ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون من الذكور... وتعدي فعل الفاعل المتصل يقصد: يجعلون] إلى ضميره المتصل [يقصد: لهم] جائز إن كان بحرف الجرّ ولو كان من غير أفعال القلوب، ويحتمل أن يتأوّل الجعل بما يرجع به إلى أفعال القلوب".⁽⁵⁾ وهذا هو الوجه النحوي هو الأكيد عندهم، والأبلغ في تشنيع قول الكافرين، وتنزيه الله سبحانه، ولذلك هم يؤثرون هذا الوجه الإعرابي على الوجه الآخر المتاح؛ لأنّ الوجه الثاني يتقاصر في بلاغته عن الوجه الأول؛ "ولو أعرب "ولهم ما يشتهون" جملة حالية، بأن يكون التقدير: ويجعلون لله البنات، والحال أنّ لهم ما يشتهون من البنين، لم يبلغ منزلة إفادة هذه الشناعة المستفادة من العطف، المؤكدة بالتنزيه...."⁽⁶⁾

ومن أغراض الاعتراض الدعاء، كقول عوف بن علم الشيباني:

إن الثمانين - وبلّغتها -
قد أوجت سمعي إلى ترجمان

"فقوله: (وَبَلَّغْتَهَا) اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء، والواو في مثله تسمى واوًا اعتراضية، ليست بعاطفة ولا حالية"⁽⁷⁾.

ويقف المغربي بأناة النحوي صاحب الصنعة على إشكال التباس واو الاعتراض بواو الحال، فيقول: "الواو فيه واو الاعتراض، وليست عاطفة ولا حالية، وربما تلتبس بالحالية لصحة معنى كل منهما في المقام، ويكون الفرق بينهما بقصد التقييد للعامل في الحالية، والتبنيه على أمر مستقل مناسب في الاعتراضية".⁽⁸⁾ ويضرب لذلك مثالاً توضيحياً، هو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ

(1) المغربي، 237/3، وقارن بالسعد، 237/3، والدسوقي، 237/3

(2) السبكي، 238/3

(3) السبكي، 238/3

(4) المغربي، 238/3

(5) المغربي، 238/3، وانظر السعد، 237-238، واستوضح الدسوقي، 238/3

(6) المغربي، 239 ولמיד من التوضيح انظر الدسوقي، 239/3.

(7) السعد، 240/3.

(8) المغربي، 240/3

أَرْبَعِينَ ثَلَاثَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمْ الْعَجَلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ٥١ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٢﴾ [البقرة: 51-52]، ويشرح: "فإن قدر أن المعنى اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها، كانت لتقييد العامل - فكانت واو الحال. وإن قدر: وأنتم قوم عادتكم الظلم، حتى يكون تأكيداً لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل، ولا كونه في وقته، كانت اعتراضاً؛ فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى من التركيب." (1).

ومن أغراض الاعتراض التثبيته، كقول الشاعر:

واعلمْ فعلمُ المرءِ ينفعُهُ أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما حُذرا(2)

يستندون إلى النحو في تحديد موضع الاعتراض، فهو واقع بين الفعل "اعلم"، ومفعوله "أن سوف يأتي كل ما حذرا". ويلتفتون إلى ما في ثانيا هذا الكلام الاعتراضي من شأن نحوي، فـ "أن" في قوله: أن سوف يأتي مخففة من الثقيلة، وضمير الشأن مستكن بعدها، أي: اعلم أن الشأن هو هذا(3). ويخوضون في تفاصيل نحوية خلافية: فتقدير ضمير شأن محذوف هو مذهب جمهور النحاة، ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم، أي: أنك سوف يأتيك كل ما قدرا، كما جوزه سيويه وجماعة في قوله تعالى: {أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا} (4).

ولا يفوتهم الوقوف على الفاء في قوله: (فاعلم)، فيقول المغربي: "والفاء فيه اعتراضية، ومع ذلك لا تخلو هنا من شائبة السببية إذ كأنه يقول: وإنما أمرتك بالعلم بسبب أن علم المرء ينفعه." (5).

ويستذكرون الشبه بين الاعتراض هذا، وبين التتميم والإيغال، فيبادرون إلى إزالة الشبهة مسترفدين النحو: "وإذا علم أن الاعتراض هو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب في الأثناء، علم أنه يباين التتميم؛ لأن التتميم إنما يكون بفضله، والفضلة لا بد لها من المحل، والاعتراض لا محل له.... ويباين الإيغال أيضا لأنه شرط في الإيغال أن لا يكون في آخر الكلام، وشرط في الاعتراض أن لا يكون إلا في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين." (6).

وبالاستعانة بالنحو يصورون التداخل أحيانا بين الاعتراض والتذييل: فالاعتراض يشمل بعض صور التذييل؛ "لأن الشرط في التذييل كونه بجملة عقب أخرى بقيد كونها للتأكيد من غير اشتراط كون تلك الجملة المعقب بها لها محل، ومن غير اشتراط كونها بين كلامين متصلين أم لا، فقد دخلت فيه الصورة التي تكون فيها الجملة لا محل لها، وجاءت بين كلامين. والاعتراض يشملها؛

(1) المرجع نفسه، 240/3

(2) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر 4/ 30، وشرح شواهد المغني 2/ 282

(3) ينظر: المغربي، 241/ 3، والسعد، 241/3

(4) الدسوقي، 241/ 3

(5) المغربي، 241/ 3

(6) المغربي/ 3/ 241

لأنه يكون بين كلامين متصلين لا محلّ له، والنكته يجوز أن تكون هي التوكيد في الاعتراض، فيكون بينه وبين التذييل عموم من وجه لاجتماعهما في هذه الصورة، وانفراد التذييل بما لا يكون بين كلامين متصلين، وانفراد الاعتراض بما لا يكون للتأكيد...⁽¹⁾.

واستعانوا بالنحو للتوفيق والتفريق بين الاعتراض، والإيضاح بعد الإبهام، والتكرير: فبين الاعتراض من جهة، وبين الإيضاح والتكرير من جهة أخرى "عموم من وجه أيضاً إذ لم يشترط في نكته كونها غيرهما، ولا اشترط فيهما كونهما بغير الجملة التي لا محلّ لها، ولا كونهما في غير التوسط المذكور في الاعتراض، فيجتمع مع الإيضاح فيما يكون في الأثناء الجملة التي لا محلّ لها، وينفرد الإيضاح فيما يكون بغير الجملة، أو بالتالي لها محلّ أو في الآخر، ومع التكرير المقصود: يجتمع الاعتراض مع التكرير فيما يكون التكرير والتوكيد بالجملة التي لا محلّ لها في الأثناء، وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير توكيد، والتكرير فيما لا يكون في الأثناء، فأمّله تتم به النسبة بين الاعتراض، وبين جميع ما تقدّم"⁽²⁾.

وكانوا قد نصّوا على أن الاعتراض يقع في جملة، وقد يقع في أكثر من جملة، وهنا يمثلون للاعتراض الواقع في أكثر من جملة بقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاَعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ٢٢٢ نَسَأُوكُمْ حَرْثَ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوَةٌ وَيَبْشِرِ الْمُؤْمِنِينَ ٢٢٣﴾ [البقرة: 222-223]، فقوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ"، اعتراض بأكثر من جملة بين قوله تعالى: "فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ"، وقوله تعالى: "نَسَأُوكُمْ حَرْثَ لَكُمْ".

ويدور بين البلاغيين جدالٌ كبيرٌ وسجال، في أمر الاعتراض هنا، فهو اعتراض بجملة، أم اعتراض بأكثر من جملة؟ من ذلك قول المغربي: "وهذا الاعتراض أكثر من جملة؛ لأنّ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ) جملة، و(يحب المتطهرين) جملة أخرى بناء على أنّ المراد بالجملة ما اشتمل على المسند والمسند إليه، ولو كانت الثانية في محلّ المفرد هنا إذا قدر -كما هو الظاهر- أنّها معطوفة على جملة (يحب التوابين)، وأمّا إذا بنينا على أنّ المراد بالجملة -وهو الأقرب- ما يستقلّ بالإفادة، فإنّما يتبين كونه أكثر من جملة إذا قدر عطف "ويحب المتطهرين" على مجموع (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ) إما بتقدير الضمير على أنه مبتدأ، أي: وهو يحب المتطهرين، أو بدون تقديره؛ لأنّها ليست في محلّ مفرد حينئذٍ.⁽³⁾ ويستمر على هذا النحو في نقاش نحوي طويل لترجيح كون الاعتراض بجملة واحدة فقط، أو بأكثر⁽⁴⁾.

وكان السبكي أكثر وضوحاً في رفضه تقدير اعتراض بأكثر من جملة في هذا الموضع، معتمداً في رأيه على الأحكام النحوية، يقول: "وفي قول المصنّف إنّ فيه اعتراض أكثر من جملة نظر، لأنّ المراد بقولنا أكثر من جملة ألا تكون إحداها

(1) المغربي، 242/3

(2) المغربي، 3، / 242-243، وازدّد توضيحاً في السوقي، 3 / 242-243

(3) المغربي، 243/3

(4) المغربي، 243 / 3

معمولة للأخرى، وإلا فهما في حكم جملة واحدة . وقوله تعالى: (يحب التوابين) خبر إن، فلا يكون ما قبله جملتين معترضتين، وكذلك قوله تعالى: (يحب المتطهرين) معطوف على الخبر.⁽¹⁾

ويواجه السبكي جمهرة من العلماء: بلاغيين ونحاة لإثبات خطئهم في تقدير سبع جمل اعتراضية في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: 96] يقول: "وفيما ذكره المصنف " يقصد: القزويني في الإيضاح "شبهه من قول الزمخشري...إن في هذه الآية الكريمة سبع جمل معترضة: جملة الشرط، واتقوا، وفتحننا، وكذبوا، وأخذناهم، وكانوا، ويكسبون. هكذا نقل عنه أبو حيان، وابن مالك، ولم أره في كلام الزمخشري، وفيه نظر... أما على رأي النحاة فينبغي أن يكون " ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا" جملة واحدة لأن جملة " واتقوا" معطوفة على خبر أن، وفتحننا جملة ثانية، أو يقال: هما جملة واحدة لارتباط الشرط بالجزء لفظاً، ولكن "كذبوا " ثانية أو ثالثة، وأخذناهم ثالثة أو رابعة، وبما كانوا يكسبون متعلق بأخذناهم، ولا يعد اعتراضاً..."⁽²⁾.

ويقف السبكي على وقوع الاعتراض في الاعتراض، ولا يغيب النحو عن تدعيم رأيه، أو توضيح موضع الاعتراض. يقول: "ولا مانع من وقوع الاعتراض في الاعتراض عند البيانين، بل على قواعد النحاة أيضاً. قال تعالى: (وإنه لقسّم لو تعلمون عظيم) فهذا اعتراض نحوي."⁽³⁾.

ومن أغراض الاعتراض دفع توهم ما يخالف المقصود، وكانوا قد حدوا الاعتراض بأنه يقع لنكتة سوى دفع الإبهام الذي ذكر في التكميل⁽⁴⁾. لكنهم في خواتيم الحديث عنه أشاروا إلى وقوعه أحيانا لنكتة غير ما ذكر، أي: غير دفع الإبهام بخلاف المقصود، واستنتجوا أن غير دفع الإبهام إنما يغيّره نفس دفع الإبهام؛ يعني أن يقع الاعتراض لدفع الإبهام بخلاف المقصود⁽⁵⁾.

وهنا أيضاً اشتدّ الاشتباك بين الاعتراض وغيره من فروع الإطناب، فأناخوا للفصل بين الفروع المشتبكة، وفزعوا إلى النحو مجدداً: يقول السبكي عن الاعتراض بعد الإبهام: "يجوز بعضهم وقوعه آخر الكلام، أي: في آخر جملة لا يليها جملة أخرى متصلة بها معنى: إما لأنها ليس بعدها شيء، أو لأن بعدها ما لا يتصل بما قبلها... فالاعتراض عند هؤلاء يشمل التذييل"⁽⁶⁾. فيعترض السبكي على شمول التذييل بالقول: "إنما يشمل من التذييل على هذا ما لا محلّ له من الإعراب، والتذييل قد يكون له محلّ."⁽⁷⁾.

ويواجه القزويني الذي كان قد مثل له في الإيضاح بقول المتنبّي:

(1) السبكي، 3/ 244

(2) السبكي، 3/ 244

(3) السبكي، 3/ 245

(4) ينظر: السبكي 3/ 237-238، والسعد والمغربي كذلك.

(5) ينظر: السعد والسبكي والمغربي، 3/ 246

(6) السبكي، 3/ 246

(7) السبكي، 3/ 246

وما حاجة الأظعانِ حولك في الدُجى إلى قمرٍ ما واجدٌ لكِ عادمه⁽¹⁾

فيقول: "ما واجدٌ لكِ عادمه جملة لها محلّ الجرّ على النعت للقمّر"⁽²⁾. لكنّ المغربي والدسوقي ينصران القزويني في صحة كون الاعتراض يشمل التذييل عمومًا، في حديث طويل كثير الشجون للنحو فيه أوفى نصيب⁽³⁾.

ويوافق السبكي القزويني في أنّ هذا النوع من الاعتراض يشمل من التكميل ما لا محلّ له من الإعراب، ولا يشمل ما له محلّ؛ لأنّ الاعتراض لا محلّ له⁽⁴⁾. ويبيان هذا النوع من الاعتراض التتميم؛ لأنّ التتميم فضلة، والفضلة لا بدّ أن يكون لها محل من الإعراب⁽⁵⁾.

وعلى مثل هذا يمضي جمعهم في بيان أوجه التقاء هذا الاعتراض بالإيغال، والإيضاح بعد الإبهام، والتكرير، وبمّ ينفرد كلّ منها، والنحو في كل ذلك حاضر لا يكاد يغيب⁽⁶⁾. ونقف على هذا الجهد العقلي المدهش، لنتساءل، وحقّ لنا أن نفعّل: كيف كان يمكن أن يفرق بين الاعتراض بكل أغراضه وفروعه التي عرضوها، وبين الإيضاح بعد الإبهام، والتكرير، والإيغال، والتذييل، والتتميم، والتكميل، لولا الاعتماد على النحو، ومفاتيحه التي تفتح مغلاقًا، وتغلق آخر للفصل بين أفرع الإطناب المتداخلة إلى القدر الذي يجعل الفصل بينها أمرًا عصيا جدا على علماء متخصصين، فما بالك بالشدة من المتعلمين!؟

ونتبع هذا السؤال بسؤال آخر: لو تجاوزنا الخلاف بين البلاغيين في أمور الإطناب، واعتمدنا على الجوامع بينهم، المتمثلة في هذه الأنواع الثمانية التي آل إليها أمر الإطناب على أيديهم، واستقر به الحال، هل نصل بذلك إلى التوافق التام في شأن الأحكام على الكلام من حيث إيجازه أو إطنابه؟

الواقع أن ذلك ما زال صعب المنال، لقد عاينوا صعوبة الأمر فاستأنسوا بالنحو، واستعصموا بسلطة قواعده للوصول إلى الأحكام الجامعة، لكنهم استنصروا بتلك القواعد لخدمة مصطلحات وضعوها، وفروع افترعوها واستكثروا منها فم يصلوا إلى النتيجة المرجوة، ولم يتحقق المقصود، فرغم عظيم جهودهم الذي بدا فيه بالغ حرصهم على تحديد الإطناب، والوصول إلى قدر كاف من الطمأنينة بأن مرادهم قد تحقق، إلا أنّهم يواجهون واقعا استعماليا للإطناب عصيا على الحصر، لذلك تراهم قد ختموا الأنواع الثمانية التي دأبوا على تحديدها، وتفريعها، ووضع المصطلحات الخاصة بها، ومثلوا لذلك بما لا يستقيم وضعه تحت أيّ من الأنواع السابقة، ختموها بما يوحي أنّ أنواع الإطناب غير محدودة بعدد، وجاء تعبيرهم "بغير ذلك" الذي أعقب الأنواع الثمانية التي حددها للإطناب، جاء ليفتح الباب واسعا أمام كل إضافات محتملة، وكل مقترح بديل، ووشى التعبير بالإقرار بالتقصير عن الحصر⁽⁷⁾.

(1) المتنبّي، أبو الطيب أحمد بن حسين الجعفي، ديوان المتنبّي، دار بيروت للطباعة والنشر، 1983م، ص 257

(2) السبكي، 3/ 247

(3) المغربي والدسوقي، 3/ 246

(4) ينظر: السبكي، 3/ 247، وقارن بالسعد، 3/ 243-، والمغربي، 3/ 247

(5) ينظر: السبكي، 3/ 247-، وقارن بالسعد والمغربي، 3/ 248.

(6) ينظر: شروح التلخيص 3/ 248 وما بعدها

(7) ينظر: شروح التلخيص، 3/ 250

ثم بدا لهم من بعد ذلك كله أن يعودوا إلى معيار مبدئي في تحديد الإطناب، وهو النظر إلى عدد الحروف في كلامين يجمعهما معنى واحد، لتحديد المطنب منهما بناء على تعبير أحدهم عن المعنى بحروف أكثر عددا مما ورد في تعبير قبيله:

قالوا: "واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساو له، أي: لذلك الكلام، في أصل المعنى فيقال للأكثر حروفا: إنه مطنب، وللأقل: إنه موجز." (1)

ومثلا لذلك بشواهد مازوا فيها -اعتمادا على عدد الحروف- بين الموجز والمطنب في كلامين يعبران عن أصل معنى واحد (2). فردنا ذلك إلى المحاولات المبكرة عند رواد البلاغة في هذا الشأن، ومقارنتهم بين قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ...﴾ (البقرة: 179)، وقول العرب: القتل أنفى للقتل. إذ فضلوا الأول على الثاني لأن عدد حروفه أقل، بعد سعي مقصود لتحقيق ذلك، بحذف كلمة "ولكم" من الآية، وعدم احتساب الياء في كلمة "في"، وألف الوصل في كلمة "القصاص" لأنهما لا ينطقان، ليصبح عدد الحروف عشرة في الآية، وأربعة عشر في قول العرب.

واحترز المتأخرون بقولهم التعبير عن (أصل المعنى) لضبط دقة هذا المعيار، ورفع مصداقيته، فهل أوصلنا هذا الميزان المرفوع إلى حكم قطعي غير منقوض؟ وهل يتحد أصل المعنى دائما بين الكلامين المقيمين لبيتاى الحكم السهل السليم الحكيم بمجرد عدّ الحروف؟ الجواب في قوله شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني 471 هـ: فهو في دلائل الإعجاز ينظر بعمق في انتلاف اللفظ والمعنى، ويحذّر من العجلة في الحكم على كلام بأنه موجز، أو مطنب، فالحكم بأحدهما يعود إلى النظم، وتضامّ الكلام، ومفهوم المعنى المراد تأديته بالألفاظ. ولذلك فإن الموازنة بين عبارتين لميز الموجزة منهما من المطنبة لا يستقيم "حتى يكون المفهوم من هذه هو المفهوم من تلك لا يخالفه في صفة، ولا وجه، ولا أمر من الأمور. ولا يغرنك قول الناس: قد أتى بالمعنى بعينه... فإنه تسامح منهم، والمراد أنه أدى الغرض حتى لا تعقل ههنا إلا ما عقلته هناك." (3).

وبذلك تتجلى أمامنا نتيجة ماثلة هي أن المعايير البلاغية وحدها لم تكف لتقي بإجابات حاسمات بشأن الإطناب ومتعلقاته: إذا اعتمدنا على بلاغة ذوقية ستختلف أحكامنا باختلاف أذواقنا، ولا نتفق، وإذا اعتمدنا على علمية البلاغة وجدنا علماءها قد تفرقت آراؤهم، ونحن وراءهم متفرقون.

وتوظيف النحو قد يُسعف في التوفيق، شرط أن يكون الهدف أصلا من توظيفه هو إضافة الجهد النحوي إلى الجهد البلاغي في إجلاء المعنى، وتعليل البلاغة استنادا إلى سنن العرب في كلامها، واستلهاما للبيان العربي الذي كان واقعا قبل ظهور علم النحو، وظهور علم البلاغة.

(1) السعد، 252/3، والنص يتضمن كلام القزويني في التلخيص، وشرح السعد له. وقارنه بالمغربي، والسبكي، شروح التلخيص 3/ 252.

(2) ينظر: شروح التلخيص، 3/ 253.

(3) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: 471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط3،

ولعل في إعادة الالتئام بين البلاغة والنحو وتوجيههما معا نحو المعنى الذي يوضحه علم النحو، ويفصح عن فصاحته وبيانه علم البلاغة، ما هو كفيلاً بإضفاء قدر من الطراوة والمرونة والطلاوة عليهما، وتخفيف بعض ما فيهما من جفاف ينفرد الدارسين منهما.

الخاتمة

وبعد هذا البسط نوجز أهم ما تبدى في هذه الدراسة:

- يكتسب الإطناب أهميته العظمى من خلال صلته الوثيقة بقضية ائتلاف اللفظ والمعنى التي ينهض عليها نظم الكلام، ومن خلال علاقته العظيمة بقضية ذات شأن أعظم وهي قضية الإعجاز القرآني.
- رغم كل الجهود العظيمة المتراكمة التي خصصها علماء البلاغة لموضوع الإطناب، بقي أمره خلافياً بينهم، فلم يجمعهم اتفاق كافٍ في رسم حدوده، وتعيين فروع، وتسكين شواهد في هذه الفروع، وتبيين البلاغة أو عدمها في هذه الشواهد.
- أدرك علماء البلاغة المتأخرون أنّ الخلافات البلاغية بشأن الإطناب ظلت عصية على الحلّ، فلجأوا إلى النحو للاستعانة بمعياريته الحازمة في علائق الإطناب، فكان ذلك وسيلة مُعينة في التوفيق، لكنها لم تكن كافية بسبب الاستكثار من فروع الإطناب، وتقارب مصطلحاتها.
- لا شك أن توظيف النحو في رسم حدود الإطناب أمر إيجابي لتداخل علمي البلاغة والنحو، فهما في الأصل توأمان، ولعلّ كثيراً من الإشكالات البلاغية، يمكن حلّها أو التخفيف من حدّتها بإعادة وصل من انقطع بين العلمين، كما يمكن الوصول إلى أحكام بلاغية أقرب إلى الصحة، وأصدق في الحجّة.
- ولعلّ الاعتصام بهذا الوصل بين العلمين يمكن الاستهداء به عند وضع المناهج التعليمية المدرسية والجامعية؛ لينظر إلى القضايا البلاغية نظرة لغوية شاملة، وقد يكون أجدى كثيراً من التمسك بمصطلحات بلاغية لفروع الإطناب متداخلة متكاملة، تُهدر جهوداً في تحديدها، وتمييز شواهدها.

المصادر والمراجع

- ابن الاثير، ضياء الدين نصر الله محمد(637هـ)، **المثل السائر**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، 1990م
- أحمد مطلوب، **مناهج بلاغية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975م
- أبو الأسود الدؤلي، **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، شركة النشر والطباعة العراقية المحدود-بغداد، ط1، 1954م
- امرؤ القيس، جندح بن حُجر بن الحارث الكندي (ت: 108ق.هـ)، **ديوان امرؤ القيس**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف-القاهرة، ط5، د.ت
- الباقلاني، محمد بن الطيب(403هـ)، **إعجاز القرآن**، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر.
- البحترى، أبو عبادة الوليد بن عبيد بن يحيى التنوخي الطائي (ت:284هـ)، **ديوان البحترى**، تحقيق د.عمر الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، 2016م
- البرقوقي، عبد الرحمن، **شرح ديوان المتنبي**، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 2007م
- البغدادى، محمد بن حيدر(517هـ)، **قانون البلاغة**، تحقيق مُحسن غياض عجيل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1989، 2م
- أبو تمام، حبيب بن أوس بن الحارث الطائي(ت:231هـ)، **ديوان أبي تمام**، شرح وتعليق د. شاهين عطية، دار صعب-بيروت، ط1، د.ت
- ثعلب، أحمد بن يحيى(291هـ)، **قواعد الشعر**، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1995م
- الجاحظ، عمرو بن بحر(255هـ)، **البيان والتبيين**، تحقيق عبدالسلام هارون، ط4، دن.د.ت
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن(ت:471هـ)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط3
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن(471هـ) **الرسالة الشافية**،(ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط1968، 2م
- الحارث بن حلزة (ت: 54ق.هـ)، **ديوان الحارث بن حلزة**، تحقيق إيميل يعقوب، دار الكتاب العربي-بيروت، ط1، 1991م
- الحصري، إبراهيم بن علي(ت:)، **زهر الآداب وثمر الألباب**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط2، د.ت
- الخطابي، حمد بن محمد،(388هـ)، **بيان إعجاز القرآن**(ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط2، 1968م
- الخنساء، تماضر بنت عمرو بن الحرب بن الشريد السلمية (ت: 24هـ)، **ديوان الخنساء**، بشرح ثعلب، تحقيق الدكتور أنور أبو سويلم، دار عمار لنشر والتوزيع، ط1، 1988م
- الدسوقي، محمد بن احمد بن عرفة (1230هـ)، **حاشية الدسوقي على شرح السعد**، ضمن شروح التلخيص، جمع فرج الله زكي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، 1937م

- الرماني، علي بن عيسى (386هـ)، **النكت في إعجاز القرآن**، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام دار المعارف بمصر، ط2، 1968م
- زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، (ت:13ق.هـ)، **ديوان زهير بن أبي سلمى**، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1988م
- السبكي، بهاء الدين السبكي (791هـ)، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، ضمن شروح التلخيص، جمع فرج الله زكي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، 1937م
- ابن السراج، محمد بن سهل (ت:316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط3، 1996م
- السعد، سعد الدين التفتازاني (791هـ)، **مختصر السعد على تلخيص المفتاح**، ضمن شروح التلخيص، جمع فرج الله زكي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، 1937م
- ابن سنان الخفاجي، عبد الله بن محمد (466هـ)، **سر الفصاحة**، تحقيق علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2
- السكاكي، يوسف بن محمد (626هـ) **مفتاح العلوم**، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية-بيروت، ط2، 1987م.
- سيبويه، عثمان بن قمبر (180هـ)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988م
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت:911هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية-صيدا وبيروت، 1987م
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت:911هـ)، **شرح شواهد المغني**، منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت، د.ط، د.ت
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت:)، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية-الكويت، ط1، 1981م
- طرفة بن العبد (ت:78 ق.هـ)، **ديوان طرفة**، شرح مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية-بيروت، ط2، 2002م
- العباسي، عبد الرحيم بن أحمد، (ت:963 هـ)، **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب-بيروت، د.ط، 1947م
- أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت: 210هـ)، **مجاز القرآن**، تعليق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بمصر
- عَدِيُّ بْنُ زَيْدِ الْعِبَادِيِّ التَّمِيمِيِّ (ت: 35 ق.هـ)، **ديوان عدي بن زيد**، تحقيق محمد جبار المعبيد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في العراق، سلسلة كتب التراث بغداد، ط1
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (395هـ)، **الصناعتين**، تحقيق مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1981م
- عشري زايد، **البلاغة العربية: تاريخها. مصادرها. مناهجها**، مكتبة الشباب-القاهرة، 1982م
- الفراء، يحيى بن زيد (208هـ) **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م
- قدامه بن جعفر (237هـ) **نقد الشعر**، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1978م

- القزويني، محمد عبدالرحمن الخطيب(739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد السعدي فرهود ورفيقيه، دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت، 1999م
- القزويني، محمد عبدالرحمن الخطيب(739هـ)، التلخيص في علوم البلاغة، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي- بيروت
- المالقي، أحمد بن عبد النور (ت:702هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1975م
- المتنبي، أبو الطيب أحمد بن حسين الجعفي، ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، 1983م
- ابن المعتز، عبد الله بن المعتز(295هـ) كتاب البديع، تحقيق كراتشكوفسكي، دار الحكمة، دمشق، د.ت
- ابن المعتز، عبد الله بن المعتز(295هـ)، طبقات الشعراء، تحقيق عبد الستار أحمد فزّاج، دار المعارف بمصر، د.ط، 1976م
- المغربي، ابن يعقوب المغربي(1110هـ)، مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، جمع فرج الله زكي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، 1937م
- ابن هشام، جمال الدين ابن هشام الانصاري(761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك ورفيقيه، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م